إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

دعوة للتعاون مع القطاع الخاص

لتعزيز الأهداف التنموية التي وضعتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر في مجالات الإصلاح المؤسسي للحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والأولويات الرئيسية الشاملة

في إطار الاعلان السنوى الحالى للتعاون مع القطاع الخاص رقم 7200AA23APS00007

تاريخ الإصدار: 13 **يونيو 2024**
تاريخ الإغلاق: 12 **يونيو 2025، 5:00 مساءً (بالتوقيت المحلي لمدينة القاهرة)**

ملاحظة: هذا الملحق خاص بإعلان حالي للوكالة. وعلى جميع المنظمات المهتمة قراءة هذا الملحق، وبيان الاعلان السنوي للتعاون مع القطاع الخاص المُتاح هنا. تنطبق المعلومات المهمة الواردة في بيان الإعلان السنوي على هذا الملحق الخاص، دون تكرارها فيه.

من خلال ملحق الاعلان السنوي للتعاون مع القطاع الخاص 2023-2025 رقم (7200AA23APS00007)[1]، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر (الوكالة) بطرح دعوة خاصة لبحث الحلول التي يقودها القطاع الخاص، والتي تعزز الأهداف والغايات التي نصت عليها الاستراتيجية القطرية للتعاون الإنمائي في مصر[2]، والمزمع تناولها بمزيد من التفصيل في القسم "ثانيًا".

هذه نسخة محدثة لشهر أكتوبر 2024 من الاعلان السنوى الحالى للتعاون مع القطاع الخاص (PSCP APS) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر رقم 7200AA23APS00007 الصادر في يونيو 2024. وتم تظليل التغييرات الرئيسية في هذه الوثيقة المحدثة.

[1] انظر الصفحة الرئيسية لبيان البرنامج السنوي لمسار التعاون مع القطاع الخاص على الرابط
https://www.usaid.gov/work-usaid/private-sector-engagement/private-sector-collaboration-pathway

[2] https://www.usaid.gov/egypt/cdcs

أولًا: معلومات أساسية

مصر هي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في منطقة الشرق الأوسط، حيث يزيد عدد سكانها عن 100 مليون نسمة، والتي يتميز القطاع الخاص فيها بديناميكية عالية. يُمثل قطاعا الزراعة والسياحة الركيزتين الأساسيتين للاقتصاد، وتتضاعف الجهود مؤخرا لدعم وتعزيز المنظومة الشاملة لتشغيل الأعمال، وتحسين مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد. وقد صرحت الحكومة المصرية بأن خفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ودعم التنمية البشرية، ودعم القطاع الخاص، كلها أمور تتصدر أجندتها الإصلاحية على مدى العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، إلا أن الاقتصاد تأثر بالسلب بسبب الأزمة الممتدة لنقص النقد الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع معدلات التضخم، والقطاع الخاص الذي تقوده الشركات المملوكة للدولة، وخاصةً خلال الأشهر الـ 12-18 الماضية. وفي حين أن هذه العوامل مجتمعةً قد جعلت القطاع الخاص أكثر عزوفًا عن تقبل المخاطر، إلا أن الفرص سانحة لتحقيق النمو والتنمية بقيادة القطاع الخاص.

تسعى الوكالة إلى إنشاء نهج لمشاركة قوية من جانب القطاع الخاص لمعالجة عدد من أكبر تحديات التنمية في مصر ، كما ستتخذ جهود مشاركة القطاع الخاص منحىً منفصلًا، ولكنه على نفس القدر من الأهمية، لخلق بيئة تشغيلية أكثر مواءمة للشركات والمشروعات، ووضعها في مكانة تُمكّنها من النهوض بالاقتصاد. وتحظى البرامج والمشروعات التي تنفذها الوكالة حاليًا بتعاونٍ مستمر مع كيانات القطاع الخاص سعيًا وراء توسيع نطاق التنمية، وتحقيق تأثير طويل الأجل في المجالات التي تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة. وتشمل هذه المجالات، على سبيل المثال لا الحصر، إصلاح السياسات الهيكلية، وزيادة إمداد الطاقة للمناطق الريفية، والخدمات المناصرة للفقراء، والمنتجات المالية المناصرة للفقراء، وتمكين المرأة والشباب، وإكساب المهارات والخبرات اللازمة للعمل وتنمية القوى العاملة، وتعزيز التجارة، والسياحة، والمياه، والزراعة، وتغير المناخ، وتنظيم الأسرة.

تسعى رؤية الوكالة لمشاركة القطاع الخاص (شكل رقم "1" أدناه) إلى إيجاد حلول تنموية يقودها القطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية الموضحة أعلاه، وفي مجالاتٍ أخرى نتناولها بالتفصيل في الأقسام التالية على أساس الشراكات "المربحة للجانبين". وتفترض هذه الرؤية وجود حالة عمل واضحة، وحافز للشركاء من القطاع الخاص، مع تلقي الوكالة الدعم اللازم لتعزيز حلول التنمية. وستساعد هذه الشراكات في زيادة عائدات الحجم، مع تعزيز أثر الأنشطة التدخلية للوكالة، وخلق مفهوم تجاري يقبله الشركاء والمتعاونون. وتسعى الوكالة كذلك إلى تعزيز العلاقات مع الكيانات الرئيسية في القطاع الخاص عبر القطاعات الاستراتيجية والناشئة من خلال مثل هذه الشراكات. وفي سبيل ذلك، تبحث الوكالة عن شراكات جديدة تستفيد من الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الخاص كعامل للتغيير، وتعبئة الموارد، مع الاستفادة من خبرة الوكالة في عقد الاجتماعات وتيسيرها لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في المجالات المواضيعية الرئيسية، المذكورة أعلاه. وترغب الوكالة، من خلال جهودها الجارية والمستقبلية في مجال مشاركة القطاع الخاص، في تطوير قيادة القطاع الخاص بحيث تتمكن من زيادة عائدات الحجم، وإيجاد حلول تنموية يقودها القطاع الخاص.

شكل رقم "1": رؤية الوكالة لمشاركة القطاع الخاص

المصدر: رؤية الوكالة لمشاركة القطاع الخاص التي تم إطلاقها في الاجتماع ربع السنوي لشركاء التنفيذ في الوكالة في يناير 2024 في القاهرة؛ مصر؛ الحكومة المصرية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من خلال ملحق بيان الاعلان السنوى الحالى للتعاون مع القطاع الخاص، تسعى الوكالة إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص لدعم هدف أو أكثر من أهداف التنمية التي نصت عليها الاستراتيجية القطرية للتعاون الإنمائي في مصر (2020-2025).

يضع هذا الملحق آلية تستخدمها الوكالة لتلقي مقترحات للتعاون والشراكات مع كيانات القطاع الخاص. ويحدد الاعلان السنوي عملية الإنتاج المشترك المقسمة إلى مراحل، والتي تتضمن الوقوف على المصالح وتقديم المفهوم. وفي حالة نجاح تلك العملية، ستواصل الأطراف المشاركة عملية الإبداع المشترك حتى الحصول على منحة التمويل المحتملة.

ثانيًا: الأهداف

تسعى الوكالة إلى دعم الأفكار والابتكارات والحلول المصرية، وليس لإيجاد شريك لتنفيذ حل قائم أو حل وضعته الوكالة بالفعل، إضافةً إلى سعيها إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص – التي تم تعريفها لأغراض هذا الملحق في المربع "ألف" أدناه - لتطوير حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتحديات التنمية. وتعتبر كيانات القطاع الخاص بمثابة جهات فاعلة في الاقتصاد لا تديرها الحكومة؛ وتضم الأعمال، والمؤسسات، والأعمال ذات التأثير الاجتماعي، والشركات الخاصة غير الهادفة للربح، والجمعيات، والمؤسسات المالية، والجامعات، والكيانات البحثية، الواقعة تحت تصرف أفراد ومجموعات خاصة دون دعمٍ من القطاع العام. ويجب أن يكون جميع المتقدمين والفائزين كيانات تنظيمية معترف بها بموجب القانون المعمول به. أما القطاع العام فيضم الشركات والمؤسسات التي تديرها الدولة. ارجع إلى القسم الفرعي باء، "المتقدمون والفائزون المؤهلون"، في صفحة "6"، في البيان الأصلي للبرنامج السنوي للوكالة للحصول على مزيد من التفاصيل حول معايير الأهلية، وعلى أمثلة للمجموعات التي تستوفي هذه المعايير.

مربع ألف: القطاع الخاص
لأغراض هذا الملحق، ووفقًا لبيان البرنامج السنوي لمسار التعاون مع القطاع الخاص، يجب أن يستوفي نوعٌ أو أكثر من الكيانات التالية المتطلبات الأساسية للشركاء من القطاع الخاص:

أ) الكيانات التجارية الخاصة الهادفة للربح، كمشروعات الأعمال، أو المؤسسات، أو المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، أو الشركات الخاصة؛

ب) المؤسسات الخاصة التابعة لكيانات تجارية خاصة هادفة للربح؛

ج) مقدمو التمويل الخاص، أو الوسطاء، أو المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك، وشركات الاستثمار الخاصة، والصناديق المشتركة، وصناديق الأسهم الخاصة، وصناديق التقاعد والمعاشات، وشركات التأمين؛

د) الجمعيات الخاصة للأعمال أو الصناعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الغرف التجارية وأنواع الكيانات ذات الصلة، شريطة أن يكون أعضاؤها كيانات، وليس أفرادًا؛ أو

هـ) التعاونيات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن عمليات التعاون التي يدعمها بيان البرنامج السنوي لمسار التعاون مع القطاع الخاص أوجه التعاون بين الوكالة والقطاع الخاص. ولا يجوز أن تحصل جهة تنفيذ ما على المنحة ما لم تكن المنحة نتيجة للاتصال المباشر والإنتاج المشترك بين الوكالة وفئة واحدة على الأقل من فئات كيانات القطاع الخاص المذكورة أعلاه. أما الشركات شبه الحكومية، والشركات المملوكة للحكومة، فلا تعد ضمن كيانات القطاع الخاص المؤهلة وفقًا لهذا البيان. ويقتصر القطاع الخاص على الكيانات، وليس الأفراد. وتعتبر المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح غير مؤهلة لاستيفاء متطلبات الشراكة مع القطاع الخاص الواردة في هذا البيان، باستثناء جمعيات الأعمال والصناعة والتعاونيات.

تُولي الوكالة اهتمامًا خاصًا بالشراكات التي تحقق تأثيرًا واسع النطاق، وأينما يُمكن للقطاع الخاص - بفضل خبراته واستثماراته - أن يحقق تغييرًا مستدامًا وتحويليًا للمجتمعات والأقاليم. وسيعمل توجيه موارد القطاع الخاص من خلال مثل هذه الشراكات على تمكين الوكالة من تعظيم الاستفادة من صناديق التنمية المحدودة في المجالات الحيوية. وقد تم تصميم بيان البرنامج السنوي أيضًا بهدف إقامة شراكات مستدامة مع كيانات القطاع الخاص، التي تمتلك أسهمًا مؤكدة في الشراكة بناءً على مصالح متكاملة أو متداخلة ذات مفهوم تجاري مقبول. ومن ناحيةٍ أخرى، يُساعد ملحق هذا البيان الوكالة على تمويل الأنشطة التي تم تطويرها من خلال الإنتاج المشترك والتعاون مع القطاع الخاص؛ كما يساعد على تعزيز العلاقات بين الوكالة وكيانات القطاع الخاص عبر قطاعات التنمية في مصر.

من خلال هذا الملحق للاعلان السنوى الحالى للتعاون مع القطاع الخاص على مستوى الوكالة رقم (7200AA23APS00007)، توجه الوكالة دعوة خاصة لكيانات القطاع الخاص لتقديم الاقتراحات التي سوف تدعم وتعزز أهداف القطاع التنموية الواسعة.

يسلط القسم الفرعي التالي الضوء على المجالات الرئيسية في مجال مشاركة القطاع الخاص - لأغراض التوضيح - ضمن كل هدف تنموي. ويجري النظر في جدوى مشاركة القطاع الخاص في هذه المجالات، ويلي ذلك دراسة الشراكات في المجالات التي حددتها الوكالة.

1) الهدف التنموي الأول: تعزيز فعالية الإصلاحات المؤسسية في أهم الكيانات الحكومية

ستدعم الوكالة الحكومة المصرية في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص بشأن الحوكمة والإ*صلاحات المؤسسية لتعزيز الشفافية، والمساءلة، وتحسين البيئة التمكينية للأعمال التجارية*. وتشمل هذه المشاورات استخدام و/أو إنشاء حوار مؤسسي متبادل وإجراء مناقشات لإبداء الملاحظات بين القطاعين العام والخاص، وذلك لدعم عمليات تخطيط السياسات التشاورية، وتلك القائمة على الأدلة، مما يضمن توجيه الإصلاحات بشكلٍ مناسب، وتنفيذها واعتمادها بشكلٍ فعال كي يتسنى توسيع نطاقها. ويهدف هذا النهج، في النهاية، إلى تشجيع استثمار الموارد العامة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي تقوده المؤسسات ويشمل جميع المصريين.

قد تشمل الشراكات المفضلة مع القطاع الخاص بموجب هذا الهدف التنموي - على سبيل المثال لا الحصر - الشراكات التي تعمل على:

أ) تحسين البيئة التمكينية للقطاع الخاص، بما في ذلك المنظومة الشاملة للشركات الناشئة وريادة الأعمال، كي تتمكن من الاستمرار في التطور والتنمية في مصر؛
ب) دعم الحكومة المصرية في مجال الحوكمة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وإصلاحات الإدارة العامة، من أجل تهيئة بيئة استثمارية أكثر ملاءمة؛
ج) تحفيز استثمارات القطاع الخاص المحلية والخارجية لتسريع وتيرة مبادرة التحول الرقمي التي تنفذها الحكومة المصرية حاليًا؛ و
د) دعم عملية إصدار شهادات تكنولوجيا المعلومات واكتساب المهارات للقوى العاملة في القطاع العام و الشباب، والتي من شأنها أن تعزز التحول الرقمي.

2) الهدف التنموي الثاني: تهيئة الظروف التي تعزز العدالة الاجتماعية

يعد القطاع الخاص شريكًا رئيسًا في *تحقيق نتائج العدالة الاجتماعية* في إطار الهدف الثاني. وفي مجال التعليم، ستدعم الوكالة الباحثين من أجل الدخول في شراكة مع القطاع الخاص لإجراء البحوث التطبيقية التي تلبي احتياجات السوق، وستواصل كذلك الشراكة مع القطاعين العام والخاص لإنشاء نظام التعليم الجامعي والتدريب الفني الذي يلبي احتياجات السوق، لضمان حصول الخريجين على المهارات اللازمة للنجاح. أما في مجال الصحة، فستواصل الوكالة التعاون مع أصحاب العمل لإثبات العائد على الاستثمار المُحقق من توفير الرعاية الصحية للموظفين، وستعمل مع النقابات وشركات الأدوية لتحسين جودة الخدمات في المرافق الصحية الخاصة. ويلزم أن تهتم مشاركة القطاع الخاص، حيثما أمكن ذلك، بالفئات الضعيفة التي تتأثر بشكلٍ غير متناسب بنقص الخدمات، وغيرها من الأمور الشاقة، وعليها أن تساعد في إيجاد حلول لهذه التناقضات. وتسعى الوكالة كذلك إلى إقامة شراكات مع الكيانات التي تعمل على تعزيز السلام، والاستقرار، والتسامح، والشمول بين مختلف المجتمعات.

قد تشمل الشراكات المفضلة مع القطاع الخاص بموجب هذا الهدف التنموي - على سبيل المثال لا الحصر - الشراكات التي تعمل على:

أ) دعم المبادرات التي تعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتحسين بيئة العمل لتناسب المرأة، وتوسيع نطاق الشمول المالي للمرأة؛
ب) دعم المبادرات التي تعزز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب، وكذا الفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة؛
ج) دعم جهود القطاع العام في تجهيز مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM، وصيانتها وتوسيعها؛
د) دعم مراكز ذوى الإعاقة بالجامعات، وتوسيع نطاق و/أو تشغيل المرافق المدعومة حاليًا في إطار البرامج التي تنفذها الوكالة؛
هـ) استخدام أساليب مبتكرة لدعم المرأة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة ومعالجة نقص المعلومات (أو المعلومات الخاطئة) المتعلقة بممارسات تنظيم الأسرة والتي قد تؤدي إلى وقف هذه الممارسات؛
و) دعم المزيد من النساء في استخدامهن لوسائل تنظيم الأسرة طويلة الأمد مثل غرسات منع الحمل، واللولب الرحمى؛
ز) استخدام أساليب مبتكرة للوصول إلى الشباب وتوعيتهم بمعلومات الصحة الإنجابية؛ و
ح) دعم الحكومة المصرية لتفعيل الإطار الاستراتيجي القومى لنهج الصحة الواحدة - وخاصة من خلال الربط مع القطاعات الرئيسية - مثل تكنولوجيا المعلومات والصناعات الدوائية - التي تدعم الإطار وتقديم الخدمات، على التوالي.

3) الهدف التنموي الثالث: الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية الشاملة

في إطار الهدف التنموي الثالث، ستعمل الوكالة على إشراك القطاع الخاص في شراكاتٍ ذات قيمة مشتركة، وكذا تطوير قدرات القطاع الخاص من خلال توجيه الدعم اللازم للتصدي للتحديات الرئيسية التي تعرقل النمو الاقتصادي الشامل، بما في ذلك ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وارتفاع معدل البطالة، خاصةً بين النساء والشباب. وستعمل كذلك على دعم

القدرة التنافسية للقطاع الخاص من خلال تعزيز الإصلاحات التي تُسهم في تحسين البيئة التمكينية للأعمال التجارية، وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسات الصديقة لقطاع الأعمال. وستمضي الوكالة أيضًا في استكشاف خطط تمويل بديلة تزيد من فرص الحكومة والقطاع الخاص للوصول إلى الموارد المالية، وتواصل العمل بشكلٍ وثيق مع الاتحادات، وجمعيات الأعمال، والشركات الرائدة لتشجيع الابتكار وأفضل الممارسات، وتحسين الإنتاجية، ودعم نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الفرص الجديدة والموسعة للتجارة، مع بذل جهود إضافية لتحسين مهارات النساء والشباب، وإمكانية توظيفهم.

قد تشمل الشراكات المفضلة مع القطاع الخاص بموجب هذا الهدف التنموي - على سبيل المثال لا الحصر - الشراكات التي تعمل على:

أ) دعم قطاع مرافق المياه والصرف الصحي، وإدارة الموارد المائية، وتعزيز أجندة الحكومة الخاصة بالأمن المائي؛
ب) دعم الاستثمار في السياحة الثقافية، والتجريبية، والمستدامة؛ ودعم البنية التحتية التمكينية لزيادة إمكانية الوصول إلى الأماكن السياحية؛ وتحسين بيئة الأعمال والبيئة القانونية لقطاع السياحة؛
ج) الاستثمار في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وحمايتها، مثل الشعاب المرجانية والمحميات الطبيعية؛
د) دعم حلول التكنولوجيا المتعلقة بالمناخ في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا على نطاق واسع؛
هـ) إنشاء أو تعزيز الروابط بين المدارس الفنية/المهنية، والجامعات الفنية، والقطاع الخاص؛ أو
و) تحسين توافر الخدمات (المالية، والمعلوماتية، وخدمات الأسواق، والتكنولوجيا، وغيرها) المقدمة للشركات وزيادة إمكانية الوصول إليها؛ و
ز) تعزيز الاستثمار، وتعبئة التمويل، وتطبيق التكنولوجيات الناشئة على القطاعات التي تحدد الحكومة أنها ذات أولوية اقتصادية.

4) المجالات الشاملة: المناخ والرقمنة وتمكين المرأة

التمويل التحفيزي: تدرس الوكالة إقامة شراكات قادرة على تحفيز الاستثمارات الخاصة لتحقيق أهداف التنمية. وترى الوكالة أن بإمكانها القيام بدور الميسر، ودعم التدخلات اللازمة لاستكمال دور الجهات الفاعلة الأخرى مثل البنوك التجارية، والمستثمرين المؤثرين، والمؤسسات، وكيانات تمويل التنمية، وكيانات التأثير. وقد تم تصميم التمويل التحفيزي بهدف التخفيف من حدة المخاطر، ويمكن استخدامه لتعويض مجموعة واسعة من تكاليف التشغيل أو بدء التشغيل، وذلك من خلال تمكين مديري الصناديق من إنشاء شريحة تمويل الخسارة الأولى، أو شريحة التمويل الثانوية في هيكل رأس مال الصندوق. ويعمل التمويل التحفيزي على نشر الموارد بشكلٍ استراتيجي لدعم الابتكار في أدوات التمويل، وتمكين الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات من الوصول إلى التمويل، وتشجيع المستثمرين الذين يتجنبون المخاطر على الانخراط في فرص جديدة ذات تأثير إنمائي محتمل. وتتمثل أولوية التمويل التحفيزي – تمامًا مثل مشاركات القطاع الخاص الأخرى - في تصميم برامج تحقق أقصى قدر من الإضافة، وإحداث تأثيرات تنموية إيجابية مثل تحسين الأمن الغذائي، أو خلق فرص العمل، أو العمل المناخي، أو المساواة بين الجنسين.

تغير المناخ: تلتزم الوكالة التزامًا تامًا بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتسعى في سبيل ذلك إلى إيجاد طرق للاستفادة من زخم الجهود ذات الصلة بالمناخ في أعقاب مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ لعام 2022 (الدورة السابعة والعشرين) في مصر. ويشمل هذا الالتزام إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة، وائتمان الكربون، وإدارة النفايات، والاستثمار في التقنيات الخضراء، وتشغيلها، والنقل المستدام. وهناك أيضًا إمكانية محددة للتمويل القائم على المناخ الذي يدعم الجهود التي تبذلها الوكالة في إطار نهج التمويل التحفيزي، كما هو موضح في القسم الفرعي أعلاه.

الرقمنة: تسعى الوكالة إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامجها التنموية، إذ يساعد اعتماد هذه التكنولوجيا على تعزيز العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل، وزيادة كفاءة الحكومة ومساءلتها. وتسعى الوكالة إلى إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص في مختلف القطاعات، مثل قطاعات التعليم، والصحة، وتنمية القوى العاملة،

والخدمات المالية الرقمية، من أجل تعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تمكين المرأة والمجموعات التي تواجه الصدمات أو الضغوط: تسعى الوكالة إلى إقامة شراكات تعمل على تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والمجتمعات المعرضة للكثير من التحديات والصدمات. تشمل المجموعات المستهدفة على سبيل المثال: الفقراء، والأقليات العرقية والدينية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والمجتمعات المعرضة للصدمات. وتشمل التدخلات المحتملة على سبيل المثال: تنمية المهارات القيادية والحياتية، والتدريب، وتنمية القدرات المهنية/ريادة الأعمال، والفرص الاقتصادية/فرص العمل، والوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، والوصول إلى الاحتياجات الأساسية (التعليم، والصحة، والغذاء، والمياه، والمأوى، وما إلى ذلك)، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وتتمتع الوكالة بالخبرة في تطبيق النهج المبتكرة من خلال حملات التوعية، ووسائل الإعلام، والمبادرات المجتمعية لدعم هذا المجال من العمل.

ثالثًا: النتائج المتوقعة و/أو التوضيحية من التعاون مع القطاع الخاص

يُرجى الرجوع إلى الأمثلة التوضيحية المُدرجة تحت كل هدف تنموي في القسم "ثانيًا" (الأهداف).

رابعًا: نطاق التمويل / عدد المنح

سيتم تحديد المبلغ التقديري للمنحة من خلال عملية الإنتاج المشترك. ولا تحدد الوكالة عدد المنح التي قد تنشأ عن ملحق هذا البيان، وتتوقع أن يتراوح إجمالي المبلغ التقديري الواجب دفعه لكل منحة ما بين 250 ألف إلى 1.5 مليون دولار أمريكي أو أكثر، ولا يشمل هذا المبلغ التمويل الإضافي، أو حشد الموارد، أو تقاسم التكاليف، أو المساهمات العينية التي يقدمها شركاء الوكالة المنفذين للأنشطة الحالية، أو من أحد شركاء القطاع الخاص في هذه المنحة، والتي سيكون إدراجها شرطًا للحصول على المنحة. ويتحدد العدد الفعلي للمنح وقيمتها بمدى توافر الأموال.

خامسًا: النُهج التوضيحية والمعلومات الأخرى

تنظر الوكالة فقط في المفاهيم الواردة في ملحق بيان البرنامج السنوي الذي يتوافق مع المهام المحددة في القسم "ثانيًا"؛ وتبحث في أوجه التآزر المحتملة بين المنح المقدمة في إطار هذا الملحق والأنشطة الجارية التي تمولها الوكالة.

لا يُشترط أن يكون النطاق الجغرافي لفرص التعاون داخل مصر؛ رغم وجود بعض القيود على الوصول وقابلية التشغيل في مناطق معينة، ولكن من المقرر مناقشة تلك الأمور مع أحد الشركاء المحتملين، إذا دعت الحاجة لذلك.

من المتوقع تقديم مساهمة نقدية و/أو عينية من شريك القطاع الخاص، ومن المقرر مناقشتها وتحديدها أثناء عملية الإنتاج المشترك؛ ولا يوجد حد أدنى للمبلغ المطلوب من هذا الشريك. ويجوز تقديم مساهمات القطاع الخاص في الشراكة من خلال كيان واحد أو مجموعة من الكيانات التي تعمل معًا في نفس النشاط.

سادسًا: الرد على هذا الملحق

لأغراض هذا الملحق، يتم التواصل مع فريق الوكالة المعني بمشاركة القطاع الخاص على egyptpse@usaid.gov، للتعرف على سُبل التعاون المحتملة، وطرح الأسئلة المتعلقة بهذا الملحق، مع ضرورة إرسال نسخة من جميع رسائل البريد الإلكتروني المتعلقة بهذا الملحق وبإنشاء علاقات تعاون بموجبه إلى egypt.oaa@usaid.gov وpscp@usaid.gov .

على جميع الأطراف المهتمة تحميل وملء هذا النموذج عند تقديم فكرة الشراكة. سيتم إرسال النموذج كملف مرفق للبريد الإلكتروني المذكور أعلاه وسيكون جزءًا من عملية مراجعة الفكرة بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفقًا لشروط بيان الإعلان السنوي للتعاون مع القطاع الخاص، ينبغي أن تستند سُبل التعاون المطورة بشكلٍ مشترك بموجب هذا الملحق إلى علاقة عمل أساسية بين الوكالة وكيان أو أكثر من القطاع الخاص المبينة في القسم "ثانيًا" من البيان المذكور. ويجوز للوكالة، أو القطاع الخاص، أو أي منظمة أخرى مهتمة بتعزيز التعاون بين الوكالة والقطاع الخاص، أن تبدأ عملية التواصل والإنتاج المشترك بين الوكالة والقطاع الخاص وفقًا لما هو مطلوب بموجب هذا الملحق.

1) **التواصل والإنتاج المشترك بمبادرة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:** يجوز أن يتواصل فريق الوكالة في مصر مباشرةً مع أحد كيانات القطاع الخاص، أو أي كيان آخر له علاقة بإحدى منظمات القطاع الخاص، للترتيب لإقامة حوار بين الوكالة وهذا الكيان لمناقشة النقاط المطروحة في هذا الملحق، وذلك بما يتوافق مع سياسة الوكالة بشأن مشاركة القطاع الخاص.
2) **التواصل والإنتاج المشترك بمبادرة من القطاع الخاص:** يُمكن لأحد كيانات القطاع الخاص إرسال بريد إلكتروني إلى egyptpse@usaid.gov مع نسخة إلى egypt.oaa@usaid.gov وpscp@usaid.gov، مع توضيح سبب اهتمام هذا الكيان بالتعاون مع الوكالة الأمريكية في إيجاز، وكيف يتوقع هذا الكيان تحقيق الأهداف المبينة في هذا الملحق. ويجوز لكيان القطاع الخاص، إذا لزم الأمر، التنسيق مع إحدى جهات التنفيذ (كالمنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية) لتنفيذ النشاط المقترح. وإذا كانت الوكالة مهتمة بمعرفة المزيد عن مصالح وأهداف كيان القطاع الخاص المعني، واستكشاف سبل التعاون المحتمل بينهما، فلها أن تتواصل مع هذا الكيان مباشرةً للترتيب لإقامة حوار مبدئي بينهما.

3) **التواصل والإنتاج المشترك بمبادرة من منظمات أخرى:** مختلف المنظمات التي تربطها علاقات عمل مثمرة مع كيانات القطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات تقديم المنح، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والأجهزة الحكومية. وفي حالة رغبة إحدى هذه المنظمات في تعزيز التواصل والتعاون بين الوكالة وأحد كيانات القطاع الخاص من أجل تعزيز نجاح هذا الملحق، ترسل هذه المنظمة بريدًا إلكترونيًا إلى egyptpse@usaid.gov، ونسخة إلى egypt.oaa@usaid.gov، وpscp@usaid.gov، وينبغي أن تتضمن هذه الرسالة وصفًا موجزًا للطريقة التي تتوقع بها المنظمة تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا الملحق، مع إدراج معلومات الاتصال الخاصة بكيان القطاع الخاص الذي تعتقد المنظمة أنه سيكون شريكًا أساسيًا ومهمًا لها.

الخطوات اللاحقة: ***سوف تتواصل معك الوكالة بخصوص الخطوات اللاحقة. الرجاء عدم ارسال أي مقترح إلا إذا طلبت الوكالة منك ارسال عرض كامل للمقترح عبر البريد الإلكتروني.*** تعطي الوكالة تعليمات إضافية ومحددة بشأن تقديم مقترح عندما تعلن عن استعدادها لتلقي المقترح، ومراجعته. وإذا أشارت الوكالة إلى استعدادها لتلقي المقترح ومراجعته، فستقوم بعملية المراجعة وفقًا للاعتبارات المذكورة في القسم "سابعًا" من هذا الملحق. ويتم إرسال المفهوم بعد إنهائه بالكامل وأي معلومات إضافية أخرى مطلوبة إلى فريق الوكالة المعني بمشاركة القطاع الخاص على egyptpse@usaid.gov، مع إرسال نسخة إلى egypt.oaa@usaid.gov، وpscp@usaid.gov

سابعًا: اعتبارات مراجعة المقترح، وتقييم التعاون ومراجعته

إذا أشارت الوكالة إلى أنه يجوز لمنظمة ما تقديم مقترح (انظر القسم "سادسًا" من هذا الملحق)، فستتم مراجعة المقترح والتعاون المرجو بناءً على الاعتبارات المنصوص عليها في القسم "سابعًا" من بيان الإعلان السنوي للتعاون مع القطاع الخاص، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

يجب أن يُظهر المتقدمين التزامهم الواضح بالعمل مع الوكالة في أي من المجالات المحددة في عملية الإبداع المشترك المبينة في بيان الإعلان السنوي، وأن يخصصوا موارد مؤكدة لمنحة الشراكة المحددة. ويجب استيفاء متطلبات حشد الموارد للشراكة التي تم تحديدها من خلال عملية الإنتاج المشترك كما هو مذكور في القسم "خامسًا" من هذا الملحق. ومن الممكن أن تتوافق المقترحات مع أكثر من هدف تنموي من الأهداف المدرجة في القسم "ثانيًا" (الأهداف).

تقوم الوكالة بقبول ومراجعة مقترحات الشراكة المقدمة خلال فترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر، تبدأ من تاريخ إصدار هذا الملحق.

وتلي تلك الفترة فترة أخرى مدتها شهر واحد للمراجعة، وخلال هذه الفترة لن يتم قبول المزيد من المقترحات. وبعد ذلك، سيتم إعادة فتح فترة الثلاثة أشهر المخصصة لقبول عروض المقترحات الإضافية ثم إغلاقها مرة أخرى لمدة شهر واحد لمراجعة الأوراق المقدمة. انظر ما يلي لمزيد من التفاصيل:

- الفترة الأولى:
  - 13 يونيو - 12 سبتمبر 2024: تتلقى الوكالة عروض المقترحات.
  - 13 سبتمبر - 12 أكتوبر 2024: تراجع الوكالة المقترحات التي تلقتها.
- الفترة الثانية:
  - 13 أكتوبر - 12 يناير 2025: تتلقى الوكالة عروض المقترحات.
  - 13 يناير - 12 فبراير 2025: تراجع الوكالة المقترحات التي تلقتها.
- الفترة الثالثة:
  - 13 فبراير - 12 مايو 2025: تتلقى الوكالة عروض المقترحات.
  - 13 مايو - 12 يونيو 2025: تراجع الوكالة المقترحات التي تلقتها.

ثامنًا: الأسئلة

توجه الأسئلة المتعلقة بمضمون وأهداف هذا الملحق إلى فريق مشاركة القطاع الخاص التابع للوكالة على الرابط egyptpse@usaid.gov، مع إرسال نسخة إلى egypt.oaa@usaid.gov و pscpaps@usaid.gov.

تفضل الوكالة أن تقدم المنظمات أسئلتها **بحلول 31 يوليو 2024. ورغم أن الوكالة ستتلقى الأسئلة وترد عليها طوال العملية، إلا أن خبرتها السابقة تشير إلى أن إعداد الأسئلة وتقديمها في أقرب وقت ممكن من بدء العملية، سيحقق قيمة هائلة للشركاء المحتملين.** يُرجى ملاحظة أننا سنقوم بنشر الأسئلة التي تشير إلى الحاجة إلى توضيح بعض من الأمور المذكورة في الملحق على الرابط Grants.gov، وعلى المتقدمين المحتملين مراجعة هذا الرابط باستمرار، ولن تقوم الوكالة بنشر جميع الأسئلة التي تتلقاها، بل فقط الأسئلة التي تراها لازمة لتوضيح الأمور المبينة في الملحق، وستتم مراجعة الأسئلة التي يتكرر طرحها بشكلٍ مستمر.

توجه الأسئلة المتعلقة بمضمون وشروط بيان البرنامج السنوي لمسار التعاون مع القطاع الخاص إلى pscpaps@usaid.gov. ما لم يُنص على خلاف ذلك في هذا البيان، تنطبق جميع شروط وأحكام بيان السنة المالية 2023-2025 على هذا البيان.